

# خارج الفقہ

٦٦

٢٣-١٢-٨٩ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

- ثالثها- الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخلية السرب و سلامته و سعة الوقت و كفايته.

## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفي القدرة العقلية في وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، وهي الزاد والراحلة\* و سائر ما يعتبر فيها، و مع فقدتها لا يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشي مع الاكتساب بين الطريق\*\* و غيره، كان ذلك مخالفا لزيه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب و البعيد.

● \* لمن يحتاج إليهما.

- \*\* الأقوى أنه مستطيع لو لم يكن المشي أو الإكتساب في الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٠ لا يشترط وجود الزاد و الراحلة عنده عينا ، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال، نقدا كان أو غيره من العروض

## الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١١ المراد من الزاد و الراحلة ما هو المحتاج إليه في السفر بحسب حاله قوة و ضعفا و شرفا و ضعة\*، و لا يكفي ما هو دون ذلك، و كل ذلك موكول إلى العرف، و لو تكلف بالحج مع عدم ذلك لا يكفي عن حجة الإسلام، كما أنه لو كان كسوبا قادرا على تحصيلهما في الطريق لا يجب و لا يكفي عنها\*\*.

● إذا كانت مخالفة الشرف موجبة للخرج أو الذل.

● \*\* بل أنه مستطيع لو لم يكن تحصيلهما في الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٢ لا يعتبر الاستطاعة من بلده و وطنه، فلو استطاع العراقي أو الايراني و هو في الشام أو الحجاز و جب و إن لم يستطع من وطنه، بل لو مشى إلى قبل الميقات متسكعا أو لحاجة و كان هناك جامعا لشرائط الحج و جب، و يكفي عن حجة الإسلام، بل لو أحرم متسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر يمكن القول بوجوبه\* و إن لا يخلو من إشكال.
- \*بل لو لم يكن عنده ميقات آخر، بل لو أدرك أحد الوقوفين كان حجه حجة الإسلام من دون حاجة إلى تجديد الإحرام.

## الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١٣ لو وجد مركب كسيارة أو طائرة و لم يوجد شريك للركوب فان لم يتمكن من أجرته لم يجب عليه، و إلا و جب إلا أن يكون حرجيا عليه، و كذا الحال في غلاء الأسعار في تلك السنة، أو عدم وجود الزاد و الراحلة إلا بالزيادة عن ثمن المثل، أو توقف السير على بيع أملاكه بأقل منه\*.

● \* فيجب عليه تحصيل الزاد و الراحلة و لو بالزيادة عن ثمن المثل أو ببيع أملاكه بأقل من ثمن المثل إلا أن يكون حرجا أو ضررا معتد به.

- مسألة ١٤ يعتبر في وجوب الحج وجود نفقة العود الى وطنه إن أراد، أو الى ما أراد التوقف فيه بشرط أن لا تكون نفقة العود إليه أزيد من العود الى وطنه إلا إذا ألجأته الضرورة إلى السكنى فيه.



## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٥ يعتبر في وجوبه وجدان نفقة الذهاب و الإياب زائدا عما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقة بحاله، و لا ثياب تجمله، و لا أثاث بيته، و لا آلات صناعته، و لا فرس ركوبه أو سيارة ركوبه، و لا سائر ما يحتاج إليه بحسب حاله و زيّه و شرفه، بل و لا كتبه العلمية المحتاج إليها في تحصيل العلم، سواء كانت من العلوم الدينية أو من العلوم المباحة المحتاج إليها في معاشه و غيره، و لا يعتبر في شيء منها الحاجة الفعلية\*،...
- \*لأن التكليف ببيعهم حرج أو ضرر أو موجب للذل، بل في صدق الإستطاعة عليه نظر، بل منع.

## الاستطاعة الشرعية

- ... و لو فرض وجود المذكورات أو شيء منها بيده من غير طريق الملك كالوقف و نحوه و جب بيعها للحج بشرط كون ذلك غير مناف لشأنه و لم يكن المذكورات في معرض الزوال.

## الاستطاعة الشرعية

• مسألة ١٦ لو لم يكن المذكورات زائدة على شأنه عينا لا قيمة يجب تبديلها\* و صرف قيمتها في مئونة الحج أو تميمها بشرط عدم كونه حرجا و نقصا و مهانة عليه و كانت الزيادة بمقدار المئونة أو متممة لها و لو كانت قليلة.

• \* هذا إذا صدق عليه عنوان المستطيع و فيه تأمل و لعل ما عن الكركي من عدم وجوب الاستبدال إذا كانت لائقة بحاله ناظر إلى ذلك.

## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٧ لو لم يكن عنده من أعيان ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه و تكسبه و كان عنده من النقود و نحوها ما يمكن شراؤها يجوز صرفها في ذلك، من غير فرق بين كون النقد عنده ابتداءً أو بالبيع بقصد التبديل أو لا بقصده، بل لو صرفها في الحج ففي كفاية حجه عن حجة الإسلام إشكال بل منع، و لو كان عنده ما يكفي للحج و نازعته نفسه للنكاح جاز صرفه فيه بشرط كونه ضروريا بالنسبة إليه إما لكون تركه مشقة عليه أو موجبا لضرر أو موجبا للخوف في وقوع الحرام، أو كان تركه نقصا و مهانة عليه، و لو كانت عنده زوجة و لا يحتاج إليها و أمكنه طلاقها و صرف نفقتها في الحج لا يجب و لا يستطيع.

## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٨ لو لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو تتميمها يجب اقتضاؤه إن كان حالا و لو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده\*، نعم لو كان الاقتضاء حرجيا\*\* أو المديون معسرا لم يجب، و كذا لو لم يمكن إثبات الدين...
- \*في جواز الرجوع إلى حاكم الجور نظر، بل منع فلا يكون مستطيعا إذا توقف اقتضاء الدين على الرجوع إليه.
- \*\*أو ضرريا أو موجبا لوهنه.

## الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان مؤجلا و المديون باذلا \* يجب أخذه و صرفه فيه، و لا يجب في هذه الصورة مطالبته و إن علم بأدائه لو طالبه...

• \* من دون مطالبة.

## الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان غير مستطيع و أمكنه الاقتراض للحج و الأداء بعده بسهولة لم يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام\*،...

- \*بل يكفي على الأقوى.

## الاستطاعة الشرعية

- و كذا لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلا أو مال حاضر كذلك أو دين مؤجل لا يبذله المديون قبل أجله لا يجب الاستقراض و الصرف في الحج، بل كفايته على فرضه عن حجة الإسلام مشكل بل ممنوع\*.

- \*بل لا اشكال و لا منع فيه لأنه بعد الإستقراض مستطيع.



## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين فان كان مؤجلا و كان مطمئنا بتمكّنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده و جب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل و رضا دائئه بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، و في غير هاتين الصورتين لا يجب، و لا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة\* أو بعدها بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها، و إن كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده ما يكفيه للحج لولاها فجالهما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعا، و الدين المؤجل بأجل طويل جدا كخمسين سنة و ما هو مبنى على المسامحة و عدم الأخذ رأسا و ما هو مبنى على الإبراء مع الاطمئنان بذلك لم يمنع عن الاستطاعة.
- \*أي لا فرق في الدين بين حصوله قبل كون ما يكفيه للحج عنده أو بعده و إلا لو حصل الدين لا يحصل الاستطاعة في غير هاتين الصورتين.

## الشك في الاستطاعة

- مسألة ٢٠ لو شك في أن ماله وصل إلى حد الاستطاعة أو علم مقداره و شك في مقدار مصرف الحج و أنه يكفيه يجب عليه الفحص على الأحوط.

## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢١ لو كان ما بيده بمقدار الحج و له مال لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود و شك في بقاءه فالظاهر وجوب الحج كان المال حاضرا عنده أو غائبا.

## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٢ لو كان عنده ما يكفيه للحج فان لم يتمكن من المسير لأجل عدم الصحة في البدن أو عدم تخلية السرب فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرج به عن الاستطاعة، وإن كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به، وكذا لا يجوز التصرف قبل مجيء وقت الحج، فلو تصرف استقر عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد في الفرض الأول وبقاء الشرائط في الثاني، والظاهر جواز التصرف لو لم يتمكن في هذا العام\*، وإن علم بتمكنه في العام القابل فلا تجب إبقاء المال إلى السنين القابلة.
- \*الأقوى عدم الفرق بين الموردين فيجب في هذا الفرض أيضاً إبقاء المال إلى العام الذي يتمكن فيه من المسير ولا يجوز له تفويته.

## الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٣ إن كان له مال غائب بقدر الاستطاعة وحده أو مع غيره و تمكن من التصرف فيه و لو بالتوكيل يكون مستطيعا و إلا فلا، فلو تلف في الصورة الأولى بعد مضي الموسم\* أو كان التلف بتقصير منه و لو قبل أوان خروج الرفقة استقر عليه الحج على الأقوى، و كذا الحال لو مات مورثه و هو في بلد آخر.

- \*و عدم اتيانه للحج مع إمكانه له.

## الجهل بالاستطاعة

- مسألة ٢٤ لو وصل ماله بقدر الاستطاعة و كان جاهلا به أو غافلا عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد تلفه بتقصير منه و لو قبل أو ان خروج الرفقة أو تلف و لو بلا تقصير منه بعد مضي الموسم استقر عليه مع حصول سائر الشرائط حال وجوده.

## الجهل بالاستطاعة

- (مسألة ٢٥): إذا وصل ماله إلى حدّ الاستطاعة لكنّه كان جاهلاً به أو كان غافلاً (٤) عن وجوب الحجّ عليه ثمّ تذكر بعد أن

- (٤) هذا إذا كانت الغفلة مستندة إلى التقصير بترك التعلّم و أمّا في غير ذلك فلا يجب الحجّ واقعاً فإنّها مانعة عن تحقّق الاستطاعة و كذلك الجهل المركّب في الشبهة الموضوعية. (الخوئي).

## الجهل بالاستطاعة

- تلف (١) ذلك المال

- (١) بعد مضيّ موسم الحجّ لا قبله و الوجه ظاهر. (آقا ضياء). بتقصير منه بعد تمامية سائر الشرائط و لو قبل أوان خروج الرقعة أو تلف بعد مضيّ موسم الحجّ. (الإمام الخميني). بتقصيره في أوان خروج الناس للحجّ أو تلف بعد مضيّ موسم الحجّ في السنة الأولى. (الكلبي يگاني).



## الجهل بالاستطاعة

- فالظاهر استقرار وجوب الحجّ عليه (٢) إذا كان واجداً لسائر الشرائط حين وجوده، و الجهل و الغفلة لا يمنعان عن الاستطاعة، غاية الأمر أنه معذور في ترك ما وجب عليه، و حينئذٍ فإذا مات قبل التلف أو بعده وجب الاستيجار عنه إن كانت له تركة بمقداره، و كذا إذا نقل ذلك المال إلى غيره بهبة أو صلح ثمّ علم بعد ذلك أنه كان بقدر الاستطاعة،

- (٢) بل عدم استقراره فظهر الكلام في التفريع و الفرع اللاحق. (الفيروزآبادي). إشكال بل منع إن كان قاطعاً بالعدم. (الشيرازي).

## الجهل بالاستطاعة

- فلا وجه لما ذكره المحقق القميّ في أجوبة مسأله من عدم الوجوب، لأنّه لجهله لم يصر مورداً، و بعد النقل و التذكّر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقرّ عليه، لأنّ عدم التمكن (٣) من جهة الجهل و الغفلة لا ينافي الوجوب الواقعيّ و القدرة التي هي شرط في التكاليف القدرة من حيث هي، و هي موجودة، و العلم شرط في التنجّز لا في أصل التكليف.

## الجهل بالاستطاعة

- (٣) ليس المقام كالواجبات المطلقة بل الحجّ لَمَّا كان مشروطاً بالاستطاعة العرفية ليس الجاهل عندهم مستطيعاً و الاستطاعة العرفية ليست منحصرة في جهة معيّنة نعم ضيق الشرع دائرة الاستطاعة من حيثية المال بوجود الزاد و الراحلة فافهم فإن ما في المتن خلط و مقايسة. فإن قلت: بناءً على هذا إن كان جاهلاً بوجود الحجّ ليس مستطيعاً باعتبار العلم في الاستطاعة قلنا: مقتضى ظهور الاستطاعة التي هي شرط للوجوب في لسان الدليل حصول العلم بالموضوع و الحكم و رفعنا اليد في العلم بالحكم إمّا للزوم الدور كما قيل أو للتصويب المجمع على بطلانه أمّا العلم بالموضوع دخله في الحكم و كون الحكم مقيداً و مشروطاً به لا محذور فيه فلا يرفع اليد عن ظاهر الدليل الدال على اشتراط الحكم به و واضح عند العرف أن الجاهل بالموضوع لا يقدر و لهذا كان معذوراً عند العقلاء فظهر أن الجاهل بالموضوع لم يتحقق شرط الوجوب في حقه و هي الاستطاعة العرفية. (الفيروزآبادي).

## الجهل بالاستطاعة

- ٤١٦- سؤال: هر گاه شخصی به قدر استطاعت حج، ملک و باغ موروثی داشته باشد و غافل از این معنی باشد که هر گاه این را بفروشد می تواند حج کند، اکثر از آن ملک را به بعض ارحام، به عقد لازمی منتقل ساخته و بعد متفطن شده که مستطیع بوده است و بقية مال، به قدر استطاعت نیست، آیا آن عقد مزبور صحیح است یا فاسد؟ و بر فرض صحت، آن شخص مشغول ذمه به حج هست یا نه؟

## الجهل بالاستطاعة

- جواب: هر گاه در همان سال که مال به او منتقل شده بود، قبل از خروج قافله که اهل آن حدود، همراه آن قافله باید بروند، این مال را به عقد لازمی منتقل به بعض ارحام کرده در صحت آن اشکالی نیست و هم چنین در این که آن شخص مشغول ذمه به حج نیست. و اگر بعد از گذشتن سال و درک کردن ایام حج آن، وقت انتقال مال به او که ممکن شده است او را حج کردن، آن عقد لازم واقع شده است. پس در این صورت، چون غافل بوده است از استطاعت و وجوب حج، باز ظاهر این است که آن عقد، صحیح است و مشغول ذمه به حج نیست. به جهت آن که غافل مکلف نیست و خطاب حج به او متعلق نشده و در وقتی که متنبه شد، مال از دست او به در رفته است.

## الجهل بالاستطاعة

- لعدم تعرض النصوص لاعتبار العلم و الالتفات في حصول الاستطاعة فإطلاق أدلة الوجوب على من ملك الزاد و الراحلة محكم.

## الجهل بالاستطاعة

- ان الخطابات العامة المتضمنة للتكاليف و الاحكام بنحو العموم لا تكاد تنحلّ الى خطابات متكررة حسب تكثر افراد المكلفين و تعدد آحادهم بل انما هي خطاب واحد متضمن لحكم عام و تكليف كلي و مقتضاه ثبوت مقتضاه بالإضافة إلى الجميع غاية الأمر كون بعض الأمور عذرا بالنسبة إلى المخالفة و موجبا لعدم ترتب استحقاق العقوبة عليها كالعجز و الجهل و الغفلة في الجملة و لا ملازمة بين كونها عذرا و بين عدم ثبوت التكليف الذي يتضمنه الخطاب العام

## الجهل بالاستطاعة

- فقوله وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا يدل على ثبوت هذا التكليف و تحقق هذا الدين فى جميع موارد تحقق الاستطاعة الواقعية و عليه فالتكليف ثابت بنحو العموم فإذا انكشف للجاهل انه مستطيع و للغافل انه كان يجب عليه الحج و لم يؤت به بعد فاللازم الحكم بالاستقرار و لزوم الإتيان به و لو بنحو التسكع و لا فرق من هذه الجهة بين فرضى الغفلة و كذا فرضى الجهل و ان كان بينهما فرق أحياناً من جهة المعذورية و عدمها و عليه لا مجال لدعوى خروج الجاهل بالجهل المركب عن الأحكام المشتركة بين العالم و الجاهل و التفصيل المذكور مبتن على القول بالانحلال و اختصاص كل مكلف بخطاب خاص و قد انقدح مما ذكرنا ان الأقوى ما عليه المتن.



## الجهل بالاستطاعة

- كأن الوجه الذي دعا القمي (ره) إلى نفي الاستطاعة ما تضمن من النصوص: من أن من ترك الحج و لم يكن له شغل يعذره الله به فقد ترك فريضة من فرائض الإسلام «١»، مما يدل على أن وجود العذر ناف للاستطاعة. و فيه: أن المفهوم من النصوص العذر الواقعي الذي لا يشمل قصور المكلف، من جهة غلظه، و جهله، و اشتباهه، بل يختص بالأمر الواقعي الذي يكون معلوماً تارة، و مجهولاً أخرى.

- ١٤١٥٢ - ٣ - «٣» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا قَدَرَ الرَّجُلُ عَلَى مَا يَحُجُّ بِهِ ثُمَّ دَفَعَ ذَلِكَ - وَ لَيْسَ لَهُ شُغْلٌ يَعْذَرُهُ بِهِ - فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَةً مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الْحَدِيثِ.

- ١٤١٥٨ - ٩ - «٢» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَدَرَ عَلَى مَا يَحُجُّ بِهِ وَ جَعَلَ يَدْفَعُ ذَلِكَ - وَ لَيْسَ لَهُ عَنْهُ شُغْلٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ حَتَّى جَاءَهُ «٣» الْمَوْتُ - فَقَدْ ضَيَّعَ شَرِيعَةَ مَنْ شَرَّاعِ الْإِسْلَامِ.

## الجهل بالاستطاعة

- و لكن المحكى عن المحقق القمى (قده) هو عدم الوجوب مستدلا له بأنه لجهله لم يصر موردا، و بعد التذكر لا يكون مستطيعا لعدم ما يكفيه فلم عليه الحج
- (و فيه) ان إطلاق أدلة وجوب الحج على المستطيع من دون تقييده بالعلم باستطاعته أو تذكره لها يقتضى استقرار وجوب الحج عليه، غاية الأمر انه لم يكن وجوبا منجزا لان العلم شرط للتنجز لا لأصل التكليف.

## الجهل بالاستطاعة

- (١) الظاهر هو التفصيل بين ما إذا كانت الغفلة عن وجوب الحجّ مستندة إلى تقصير منه كترك التعلم، و بين ما إذا كانت غير مستندة إلى التقصير ككثرة الاشتغال و الابتلاء الموجبة للغفلة. فإن كانت الغفلة مستندة إلى تقصير منه فالأمر كما ذكره في المتن، و ان كانت غير مستندة إلى التقصير فلا يجب عليه الحجّ واقعاً، لأنّ حديث الرفع في حقه رفع واقعي و قد ذكرنا في محله «١» أن حديث الرفع بالنسبة إلى غير «ما لا يعلمون» رفع واقعي و في الحقيقة تخصيص في الأدلّة الأوليّة، و الحكم غير ثابت في حقه واقعاً.
- (١) مصباح الأصول ٢: ٢٦٥.

## الجهل بالاستطاعة

- ففي فرض الغفلة لا يجب عليه الحجّ، لعدم ثبوته في حقه، و في فرض الالتفات و إن أمكن تكليفه بالحج لكن المفروض أنه لا مال له بالفعل، ففي هذه الصورة الحق مع المحقق القمي (قدس سره) من عدم الوجوب.
- و كذلك يفصل في مورد الجهل بوصول المال إلى حد الاستطاعة بين الجهل البسيط و المركب. فإن كان الجهل جهلاً بسيطاً فالظاهر استقرار وجوب الحجّ عليه، لأن الحكم بعدم الوجوب في فرض الجهل حكم ظاهري لا ينافي وجوب الحجّ و استقراره عليه أنه كان بقدر الاستطاعة،

## الجهل بالاستطاعة

- فلا وجه لما ذكره المحقق القمي في أجوبة مسأله من عدم الوجوب لأنه لجهله لم يصر مورداً و بعد النقل و التذكر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقر عليه، لأن عدم التمكن من جهة الجهل و الغفلة لا ينافي الوجوب الواقعي، و القدرة التي هي شرط في التكليف القدرة من حيث هي، و هي موجودة، و العلم شرط في التنجّز لا في أصل التكليف واقعاً، فإذا انكشف و تبين الخلاف يجب عليه إتيان الحجّ لاستقراره عليه، لأنّ العلم بالاستطاعة لم يؤخذ في الموضوع، و إنما الموضوع وجود ما يحج به واقعاً، و الجاهل بالجهل البسيط يتمكن من إتيان الحجّ و لو احتياطاً، فلا مانع من توجه التكليف إليه واقعاً.

## الجهل بالاستطاعة

- و أمّا في مورد الجهل المركّب فلا يتوجّه إليه التكليف واقعاً، لعدم تمكنه من الامتثال و لو على نحو الاحتياط، فان من كان جازماً بالعدم و معتقداً عدم الاستطاعة لا يمكن إثبات الحكم في حقه، فإن الأحكام و إن كانت مشتركة بين العالم و الجاهل و لكن بالجهل البسيط الذي يتمكن من الامتثال، لا الجهل المركّب و الجزم بالعدم الذي لا يتمكن من الامتثال أبداً فهو كالغفلة، ففي هذه الصورة الحق مع المحقق القمي أيضاً.



## الجهل بالاستطاعة

- وبالجملة: ما ذكره المحقق القمي من عدم وجوب الحجّ إنما يصحّ فيما إذا كانت الغفلة غير مستندة إلى التقصير و فيما إذا كان الجهل جهلاً مركّباً، و أمّا إذا كانت الغفلة مستندة إلى التقصير أو كان الجهل بسيطاً فالحق مع المصنف (قدس سره).

## الجهل بالاستطاعة

● «١» ٥٦ بابُ جُمْلَةٌ مِمَّا عُفِيَ عَنْهُ

● ٢٠٧٦٩ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي التَّوْحِيدِ وَ الْخِصَالِ  
 عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ  
 يَزِيدَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع  
 قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي تِسْعَةٌ أَشْيَاءَ الْخَطَأُ وَالنُّسْيَانُ -  
 وَمَا أَكْرَهُوا عَلَيْهِ وَمَا لَا يَعْلَمُونَ - وَمَا لَا يُطِيقُونَ وَمَا اضْطُرُّوا  
 إِلَيْهِ - وَالْحَسَدُ وَالطَّيْرَةُ - وَالتَّفَكُّرُ فِي الْوَسْوَسةِ فِي الْخَلْوَةِ «٣» مَا  
 لَمْ يَنْطِقُوا بِشَفَةِ.

● (٣) - في نسخة - الخلق (هامش المخطوط).

## الجهل بالاستطاعة

- مسألة ٢٤ لو وصل ماله بقدر الاستطاعة و كان جاهلا به \* أو غافلا \*\* عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد تلفه بتقصير منه و لو قبل أوان خروج الرفقة أو تلف و لو بلا تقصير منه بعد مضي الموسم استقر عليه مع حصول سائر الشرائط حال وجوده.
- \* جهلا بسيطا و إلا فالجهل المركب يمنع عن تعلق الخطاب به فلا يجب الحج حتى يستقر عليه.
- \*\* غفلة عن تقصير و إلا فالغفلة عن قصور يرفع الوجوب حقيقة فلا يجب الحج حتى يستقر عليه.

## الحج الندبي باعتقاد عدم الاستطاعة

- مسألة ٢٥ لو اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا فإن أمكن فيه الاشتباه في التطبيق صح وأجزأ عن حجة الإسلام لكن حصوله مع العلم و الالتفات بالحكم و الموضوع مشكل، و إن قصد الأمر الندبي على وجه التقييد لم يجز عنه، و في صحة حجه تأمل، و كذا لو علم باستطاعته ثم غفل عنها، و لو تخيل عدم فوريته فقصد الندب لا يجزى، و في صحته تأمل.

## الحج الندبي باعتقاد عدم الاستطاعة

- (مسألة ٢٦): إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحجّ ندباً، فإن قصد امتثال الأمر (١) المتعلّق به فعلاً و تخيّل أنه الأمر الندبيّ أجزاءً عن حجّة الإسلام (٢)،
- (١) لكن وقوع ذلك مع العلم و الالتفات بالحكم و الموضوع مشكل.  
(الإمام الخميني). (٢) فيه إشكال. (الكلّبايگاني). محلّ إشكال.  
(البروجردي).

## الحج الندبي باعتقاد عدم الاستطاعة

- لأنه حينئذٍ من باب الاشتباه في التطبيق، وإن قصد الأمر الندبيّ على وجه التقييد (٣)
- (٣) ليس هذا من موارد التقييد وإنما هو من موارد التخلف في الداعي إذ المفروض أنه قصد الأمر الفعلي المتعلق بالحجّ و من المفروض أنه مستطيع و واجد لسائر الشرائط فالصادر منه هو حجة الإسلام و إن كان هو جاهلاً به و لا يعتبر قصد هذا العنوان في صحة الحجّ فلا يقاس المقام بما إذا قصد نافلة الفجر ثمّ علم أنه كان قد صلاها ما أتى به لا يجزئ عن صلاة الفجر لأنها غير مقصودة. (الخوئي).

## الحج النديبي باعتقاد عدم الاستطاعة

• لم يجز عنها (٤)، وإن كان حجّه

• (٤) الإجزاء في هذه الصورة و نظائرها لا يخلو عن قوّة. (الشيرازي).

## الحج النديبي باعتقاد عدم الاستطاعة

• صحيحاً (١) و كذا الحال إذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك،

• (١) في صحته إشكال لشبهة استفادته من رواية سعد و صحيحة سعيد فراجع و تأمل فيه. (آقا ضياء). محلّ إشكال أيضاً. (البروجردى). فيه تأمل. (الامام الخمينى). لو لم يجز عن حجة الإسلام لما كان حجّه صحيحاً لا ندباً و لا وجوباً لاستحالة توجه الخطابين بتكليفين فى وقت واحد لا يسعهما و الأصحّ كفايته عن حجة الإسلام مطلقاً حتى على نحو التقييد. (كاشف الغطاء).



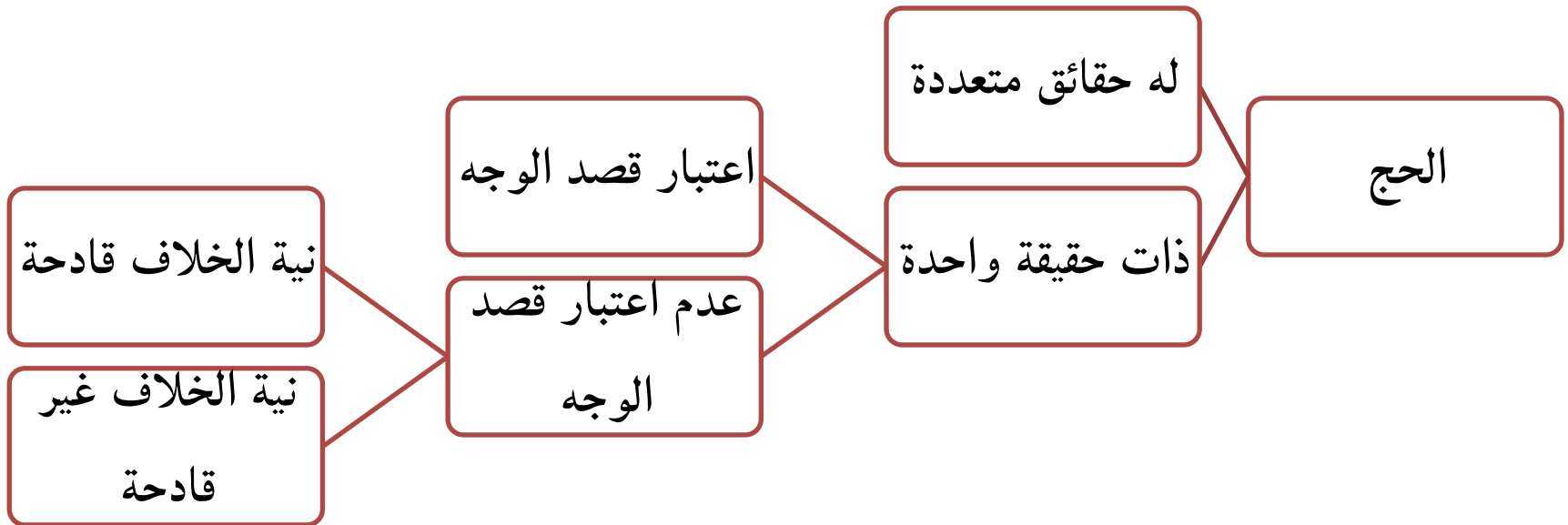
## الحج الندبي باعتقاد عدم الاستطاعة

- و أمّا لو علم بذلك و تخيّل عدم فوريتها فقصد الأمر الندبيّ فلا يجزى، لأنّه يرجع إلى التقييد (٢).

- (٢) لا لذلك بل لأنّ الأمر الفعلى لم يقصد و إنّما قصد الأمر الندبي المترتب على مخالفة الأمر الفعلى. (الخوئي). فيه منع فالأقوى الإجزاء إن كان الاشتباه في التطبيق. (الفيروزآبادي).

## الحج الندبي باعتقاد عدم الوجوب

- مسألة ٨ لو حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ فبان بعد الحج خلافه أو باعتقاد عدم الاستطاعة فبان خلافه لا يجزى عن حجة الإسلام على الأقوى. إلا إذا أمكن الاشتباه في التطبيق.



## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- (مسألة ٩): إذا حجّ باعتقاد أنه غير بالغ ندباً، فبان بعد الحجّ أنه كان بالغاً، فهل يجزى عن حجة الإسلام أولاً؟ وجهان، أوجههما الأوّل (١) وكذا إذا حجّ الرجل باعتقاد عدم الاستطاعة بنية الندب (٢) ثمّ ظهر كونه مستطيعاً حين الحجّ.

• (١) محلّ تأمّل و كذا الفرع الثانی. (البروجردی).

• فيه تأمّل و إشكال و كذا في الفرع الثانی. (الكلبي يگانی).

• (٢) لو لم يكن على وجه يخلّ بقربيته كما هو الغالب. (آقا ضياء).

## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- قد مر في مباحث الوضوء من كتاب الطهارة ان المعتبر في صحة العبادات إرادة المأمور به على ما هو عليه، بان يكون متعلق ارادة الفاعل بعينه هو ما تعلق به ارادة الأمر، و كان باعث الفاعل في إرادته هو تعلق الأمر به أو شيء من علله أو معاليله، و يكفي في تطابق متعلق الإرادتين قصد الفاعل ما تعلق به ارادة الأمر على نحو الاجمال بداعي أمره أيضا على نحو الاجمال،

## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- و حينئذ فلو قصد ما هو وظيفته في ذاك الحال باعتقاد انه حج مندوب فبان انه واجب حجة الإسلام، أو اتى به بداعى أمره الندبى فبان أنه وجوبى لم يضر بالصحة و وقوعه عنه عن حجة الإسلام لتعلق الإرادة بعين ما تعلق به الأمر و كون الباعث فى إرادته هو الأمر المتعلق به اللهم الا ان يكون على وجه التقييد، بان يقصد الإتيان - بالحج المندوب بحيث لو لم يكن مندوبا لما كان قاصدا لإتيانه، حيث انه لا يقع عما هو عليه حينئذ، و ذلك ظاهر.

## من حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ

- مسألة ٨ لو حج ندبا باعتقاد أنه غير بالغ فبان بعد الحج خلافه أو باعتقاد عدم الاستطاعة فبان خلافه لا يجزى عن حجة الإسلام\*  
على الأقوى إلا إذا أمكن الاشتباه في التطبيق.

- \*بل يجزى على الأقوى